مجـــلـة الحـــق للعلوم الشرعية والقانونية
Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences
تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index
المجلد الثاني عشر ــ العدد الأول 2025 ــ الصفحات (598-615)
معامل التأثير العربي 1.67 لسنة 2024 2.113 (ISI) لسنة 2025 ISSN 3005 – 3919

الوضع القانوني للذكاء الاصطناعي في التشريعات الدولية والإقليمية

أ. محمد إبراهيم محمد أحمد *
قسم الإدارة الهندسية ،المعهد العالي للتقنيات الهندسية بني وليد ، بني وليد ،ليبيا
Mohared548@gmail.com

The legal status of artificial intelligence in international and regional legislation

Mohammed Ibrahim Mohammed Ahmed*
Department of Engineering Management, Higher Institute of Engineering Technologies, Bani Walid, Bani Walid, Libya

تاريخ الاستلام: 22-05-2025 تاريخ القبول: 13-06-2025 تاريخ النشر: 18-06-2025

الملخص:
يشهد العالم تقدمًا سريعًا في مجالات الذكاء الاصطناعي، ممّا يطرح تحديات قانونية تتعلق بالمسؤولية وحماية البيانات والخصوصية وحقوق الملكية الفكرية ، وتهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل نقدي للتشريعات والمبادرات الدولية والإقليمية ذات الصلة، مع إجراء مقارنة بين التجربة الأوروبية التي تعتمد نهجًا شاملًا قائمًا على المخاطر، والتجربة الأمريكية الأكثر مرونة والتي تركز على الابتكار في مقابل الوضع العربي الذي لا يزال في مرحلة صياغة استراتيجيات دون وجود تشريعات ملزمة.
واستند البحث إلى منهجية وصفية تحليلية مقارنة، حيث تم دراسة النصوص القانونية وتقارير المنظمات الدولية، والأدبيات الأكاديمية ، وقد كشفت النتائج عن وجود تفاوت ملحوظ في أساليب التنظيم، ممّا يبرز الحاجة إلى حلول قانونية متوازنة تعالج التحديات المشتركة.

الكلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي، القانون المقارن، المسؤولية القانونية، حماية البيانات، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

Abstract:
The world is witnessing rapid progress in the field of artificial intelligence, posing legal challenges related to liability, data protection, privacy, and intellectual property rights. This study aims to critically analyze relevant international and regional legislation and initiatives, comparing the European experience, which adopts a comprehensive, risk-based approach, and the more flexible, innovation-focused American experience, versus the Arab situation, which is still in the process of formulating strategies without binding legislation. The study relied on a descriptive, analytical, and comparative methodology, examining legal texts, reports from international

organizations, and academic literature. The results revealed significant disparities in regulatory approaches, highlighting the need for balanced legal solutions that address common challenges.

Keywords: Artificial intelligence, comparative law, legal liability, data protection, AI ethics.

المقدمة:

مفهوم شهد الذكاء الاصطناعي تحولات جذرية منذ نشأته، حيث أصبح اليوم قوة مؤثرة بشكل كبير في مختلف جوانب الحياة الإنسانية والاقتصادية وتُعرف أنظمة الذكاء الاصطناعي بأنها نظم حاسوبية قادرة على أداء مهام معقدة كانت تتطلب سابقًا تفاعلًا بشريًا، مثل التعلم، وفهم اللغات، وحل المشكلات، أدى هذا التطور إلى توسيع نطاق تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات حيوية مثل الرعاية الصحية، والنقل، والمالية، بالإضافة إلى المجال القانوني، وهذا الانتشار الواسع يطرح تحديات قانونية وأخلاقية غير مسبوقة.، ومن الضروري وضع قوانين تنظيمية قادرة على مواكبة هذه التغيرات السريعة وضمان الاستخدام المسؤول والآمن لهذه التقنية. الفجوة المتزايدة بين التطور السريع في نظم الذكاء الاصطناعي وبطء تشريع القوانين في العديد من الأنظمة القانونية حول العالم تعزز من الظروف غير المريحة، وهذه الظروف تعيق الابتكار وتقلل من الاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي، وتثير مخاوف حقيقية بشأن حماية الحقوق الأساسية مثل الخصوصية والمساءلة عن الأضرار وضمان عدم التمييز. إن نقص الأطر القانونية المتسقة والدقيقة يزيد من صعوبة تحقيق التوازن بين الاستفادة من الإمكانيات الهائلة للذكاء الاصطناعي وتقليل المخاطر المحتملة.

أهمية البحث

يتضمن هذا البحث عنصرين أساسيين من الأهمية:

- **الأهمية النظرية:** يسعى هذا البحث إلى تعزيز المكتبة القانونية على الصعيدين العربي والدولي من خلال تقديم تحليل نقدي شامل ومقارن للأطر القانونية والتنظيمية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. يساهم هذا التحليل في تحقيق فهم أعمق للاختلافات والتحديات المشتركة، ويؤسس لقاعدة نظرية تدعم المزيد من الدراسات المتخصصة.
- **الأهمية العملية:** يهدف البحث إلى تقديم رؤى وتوصيات عملية لصناع القرار والمشرعين في الدول العربية، مما يمكنهم من الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتفادي المشكلات التي واجهتها أنظمة أخرى. يسعى البحث إلى توفير إطار يمكن الاعتماد عليه في صياغة تشريعات وطنية فعالة ومتوازنة، تضمن تحقيق التوازن المطلوب بين تعزيز الابتكار وحماية الحقوق الأساسية للمجتمع والأفراد.

اهداف من البحث

يسعى البحث إلى إجراء دراسة تحليلية نقدية شاملة للأطر القانونية والتنظيمية المرتبطة بأنظمة الذكاء الاصطناعي في سياق مقارن، مع التركيز على استخلاص الدروس وتقديم توصيات لتحسين هذه الأطر. تشمل الأهداف المحددة ما يلي:

- إجراء تقييم نقدي للمبادرات والتشريعات الدولية والإقليمية البارزة التي تتناول تنظيم الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته، مثل قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي ومبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- إجراء مقارنة شاملة بين الأنظمة القانونية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى نماذج مختارة من الدول العربية، مع تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف في استراتيجيات تنظيم الذكاء الاصطناعي.
- استكشاف وتقييم التحديات القانونية الجوهرية المرتبطة بأنظمة الذكاء الاصطناعي، مع التركيز بشكل خاص على قضايا المسؤولية، حماية الخصوصية، وحقوق الملكية الفكرية.
- صياغة توصيات واقتراحات عملية تهدف إلى تعزيز الأطر القانونية في الدول العربية، بما يتماشى مع المستجدات التكنولوجية، مع الحرص على تحقيق توازن فعّال بين دعم الابتكار وحماية الحقوق الأساسية.

- **مشكلة البحث:**

تتمثل إشكالية هذا البحث في عدم وجود إطار قانوني موحد وشامل ينظم الاستخدامات المتعددة لأنظمة الذكاء الاصطناعي على الصعيدين الدولي والإقليمي. إن هذا التفاوت في التشريعات يفضي إلى حالة من عدم التناسق والغموض القانوني، مما يثير تساؤلات عملية ونظرية حول مدى قدرة القوانين الحالية على مواكبة التطورات التقنية السريعة. وتزداد حدة هذه الإشكالية عند تناول قضايا محورية مثل:

- **المسؤولية القانونية** المتعلقة بالأفعال والقرارات الناتجة عن الأنظمة الذكية،
- **ضمان حماية البيانات والخصوصية** في ظل الزيادة الكبيرة في عمليات جمع ومعالجة المعلومات،
- الحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية التي تخص الإبداعات الرقمية والنتائج الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي.

يمثل هذا التباين والقصور في المعالجة القانونية تحديًا كبيرًا أمام المشرعين، مما يستدعي الحاجة الملحة لوضع إطار قانوني يحقق التوازن بين تعزيز الابتكار وحماية الحقوق الأساسية للأفراد والمجتمعات.

- **أسئلة البحث**

يسعى البحث إلى استكشاف السؤال المحوري التالي: كيف تتناول الأطر القانونية والمبادرات التنظيمية المتنوعة (في الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، والدول العربية) التحديات القانونية التي يثيرها الذكاء الاصطناعي، وما هي أبرز الثغرات والنقائص في هذه الأطر القانونية؟

ينبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية الهامة، ومن أبرزها:

• ما هي أبرز المبادئ والمعايير التي تعتمدها القوانين والمبادرات الدولية والإقليمية (مثل اللائحة العامة لحماية البيانات، مقترحات قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاقتراحات المقدمة من الأمم المتحدة واليونسكو) في تنظيم الذكاء الاصطناعي؟

• ما هي الاختلافات والتشابهات الجوهرية بين النهج الأوروبي الذي يتسم بالصرامة والنهج الأمريكي الذي يتميز بالمرونة في تنظيم الذكاء الاصطناعي؟

• كيف تعكس القوانين الحالية استجابتها للتحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في الدول العربية، وما هي أبرز العقبات والاتجاهات المستقبلية المحتملة في هذا السياق؟

• كيف يمكن تقييم كفاءة الأطر القانونية السائدة في تأمين حماية البيانات الشخصية والخصوصية أثناء استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، لا سيما في مجالات التحليل التنبؤي والتنميط؟

منهجية البحث:

يعتمد البحث بصورة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. سيتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لفهم وتفسير المفاهيم الجوهرية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وتحليل النصوص القانونية والوثائق الرسمية، بالإضافة إلى استيعاب المبادئ التوجيهية الصادرة عن المنظمات العالمية. في حين سيتم استخدام المنهج المقارن لمقارنة الأنظمة القانونية المتنوعة (الأوروبية، الأمريكية، والعربية كنماذج) بهدف التعرف على أوجه التشابه والاختلاف في أساليب تنظيم الذكاء الاصطناعي وتقييم فعالية كل طريقة في مواجهة التحديات.

وسيتم جمع البيانات من خلال استعراض الأدبيات القانونية والأكاديمية المتخصصة، بما في ذلك الكتب والمقالات المنشورة في مجلات علمية محكمة، ويفضل أن تكون ضمن التصنيفات Q1/Q2. كما ستُجرى

عملية تحليل معمق للنصوص القانونية على المستويين الدولي والمحلي، بالإضافة إلى الوثائق الرسمية الصادرة عن المنظمات الحكومية والدولية مثل تقارير اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فضلاً عن دراسة التقارير من مراكز الأبحاث المتخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والقانون.

خطة البحث

يتكون البحث من قسمين رئيسيين بعد المقدمة. يتناول القسم الأول المفهوم الأساسي للذكاء الاصطناعي، من حيث تعريفه وأنواعه واستخداماته في المجال القانوني. كما يقوم بتحليل القوانين والمبادرات الهامة على المستويين الدولي والإقليمي. ويقدم مقارنة قانونية شاملة بين الأنظمة القانونية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول العربية. بينما يبرز القسم الثاني التحديات والمشكلات القانونية الأساسية، ويعرض دراسات حالة مختارة لتوضيح الجوانب العملية. بعد ذلك، يتم مناقشة النتائج. وأخيرًا، تحتوي الخاتمة على التوصيات وآفاق البحث المستقبلية.

الدراسات السابقة

1-"الإطار القانوني لحوكمة الذكاء الاصطناعي في التشريعات الأوروبية" – عبد العزيز محمد (2022)
2-"التنظيم القانوني للتنميط الآلي في ظل اللائحة العامة لحماية البيانات– نسرين منصور (2021)
3-"أثر الذكاء الاصطناعي على مفاهيم السيادة القانونية في الفضاء الرقمي" – عماد علي (2020)

المبحث الاول: الاطار النظري والتشريعي الدولي للذكاء الاصطناعي

يُعتبر الذكاء الاصطناعي من أبرز التطورات التكنولوجية التي أحدثت تغييرات جذرية في مجالات متعددة من الحياة، بما في ذلك المجال القانوني. يتطلب هذا الانتشار السريع فهماً دقيقاً للمبادئ والأسس القانونية المتعلقة باستخدام هذه الأنظمة. يتناول هذا الجزء الأسس النظرية للذكاء الاصطناعي، ويستعرض الجهود العالمية والقوانين المقارنة التي تهدف إلى تنظيمه.

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي والأسس التشريعية:

- يعتبر استيعاب مفهوم الذكاء الاصطناعي القانوني والأسس القانونية المرتبطة به خطوة حيوية لضبط استخدامه وتنظيم المخاطر المرتبطة به. يتناول هذا المطلب تحديد الإطار النظري والقانوني الذي تستند إليه التشريعات في التعامل مع هذه التقنية الحديثة.

- **أولاً: الإطار المفاهيمي**

- 1. تعرف الذكاء الاصطناعي:

يشير مصطلح الذكاء الاصطناعي إلى قدرة الأنظمة أو الأجهزة الرقمية على أداء مهام تتطلب عادةً نوعًا من الذكاء المشابه للذكاء البشري، مثل التعلم، التفكير، اتخاذ القرارات، والتفاعل مع البيئة المحيطة. وقد عرّف القطامي (2020) الذكاء الاصطناعي بأنه: "مجموعة من الخوارزميات والبرمجيات التي تمكّن الأجهزة من إجراء عمليات تحليل ومعالجة بطريقة إدراكية، مما يسهم في اتخاذ قرارات ملائمة استنادًا إلى التغيرات."[1]

[11] هالة القطامي، "حماية الخصوصية في مواجهة تطبيقات الذكاء الاصطناعي"، *مجلة القانون والتكنولوجيا*، جامعة الإمارات، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 145.

يتماشى مع هذا التعريف ما أشار إليه الشناوي (2021) حيث يعتبر أن الذكاء الاصطناعي في السياق القانوني يمثل "تطورًا نوعيًا في أدوات التحليل والاستدلال القانوني، إذ يتم استخدام تقنيات الحوسبة الذكية لتعزيز الكفاءة وزيادة دقة التنبؤ بالقرارات القضائية أو تحليل المستندات القانونية."[1]

تشير بن يوسف (2020) إلى الأبعاد الأخلاقية في التعريف، مؤكدة أن الذكاء الاصطناعي يتجاوز كونه أداة تقنية ليصبح كياناً معلوماتياً يؤثر على مفاهيم العدالة والمحاسبة وحقوق الإنسان، مما يتطلب إعادة تقييم الأسس القانونية التقليدية..[2]

2. التطور التاريخي للمفهوم:

تم استخدام مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة في منتصف خمسينيات القرن الماضي، إلا أن الاهتمام العربي بهذا المجال لم يتزايد إلا في العقدين الأخيرين، وذلك تزامناً مع تزايد استخداماته في المؤسسات الحكومية والقضائية. وقد شرعت بعض الدول العربية، مثل الإمارات والسعودية، في وضع استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، حيث تمحورت هذه الاستراتيجيات حول الاستخدام الإيجابي للتكنولوجيا مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب القانونية.

3 تصنيفات الذكاء الاصطناعي:

يمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي إلى فئات متعددة بناءً على آليات عمله وأدواره.

أ) بناءً على مستوى القدرة:

• الذكاء الاصطناعي المحدود (الضعيف): يُعتبر هذا النوع الأكثر انتشارًا، حيث يختص بأداء مهام معينة مثل الترجمة أو تحليل النصوص القانونية، دون القدرة على التعميم أو اتخاذ قرارات في مجالات أخرى.

• الذكاء الاصطناعي العام: يتمتع بقدرات إدراكية تشبه تلك التي يمتلكها الإنسان، إلا أن البحث العلمي لم يتوصل بعد إلى تطويره بشكل فعّال.

• الذكاء الاصطناعي المتقدم: يُعتقد أنه سيتجاوز القدرات العقلية البشرية في جميع المجالات، وهو موضوع يستقطب اهتمام البحث العلمي والفلسفة في المستقبل.

ب) بناءً على الوظيفة:

• أنظمة تفاعلية أساسية: تفتقر إلى الذاكرة ولا تخزن التجارب السابقة.

• أنظمة ذات ذاكرة محدودة: تمتلك القدرة على الاستفادة من البيانات السابقة للتعلم، كما هو الحال في السيارات ذاتية القيادة.

[1] محمود الشناوي، "الجوانب القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة"، *مجلة الدراسات القانونية*، جامعة القاهرة، المجلد 43، العدد 1، 2021، ص 209.

[2] سعاد بن يوسف، "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي بين الحاجة للتنظيم والتحديات المستقبلية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، المجلد 58، العدد 4، 2020.

• نظرية العقل: تتفاعل مع العواطف والدوافع الإنسانية (لا تزال في إطار النظرية).

• الوعي الذاتي: مرحلة مستقبلية تفترض أن تمتلك الآلة إدراكاً ذاتياً.

ج) استنادًا إلى التقنية:

• تعلم الآلة: يستند إلى تطوير نماذج من خلال استخدام البيانات.

• التعلم العميق: يستند إلى استخدام شبكات عصبية متقدمة لتحليل أنماط البيانات.

• معالجة اللغة الطبيعية: تهدف إلى تحليل وفهم اللغة البشرية.

• الرؤية الحاسوبية: تستخدم لتحليل الصور ومقاطع الفيديو.

هذه التصنيفات تسلط الضوء على أهمية تصنيف الأنظمة من الجانب القانوني، خصوصًا عند تقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بها، كما هو الحال في القوانين المقارنة مثل اللائحة الأوروبية المقترحة[1].

4- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني

تتزايد تطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع القانوني، في سياق ما يُعرف بـ"العدالة الرقمية". وتتنوع الاستخدامات القانونية للذكاء الاصطناعي على النحو التالي:

أ) في مجال البحث القانوني ودراسة السوابق:

تستفيد الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي من القدرة على تحليل مجموعة واسعة من الوثائق القانونية والسوابق القضائية بسرعة فائقة، مما يسهم في تعزيز كفاءة التحليل القانوني. وعلى الرغم من أن هذه الأدوات ترفع من مستوى جودة الفتاوى والاستشارات القانونية، إلا أنها تثير قلقًا بشأن الاعتماد المفرط على الخوارزميات.

ب) في مجال التنبؤ القضائي:

تُستخدم بعض الأنظمة الذكية لتوقع نتائج القضايا بناء على تحليل البيانات السابقة. وهذا يعتبر أداة مثيرة للجدل، حيث تُطرح أسئلة أخلاقية حول صحة هذه التوقعات، ومدى توافقها مع استقلال القضاء. وقد حذر حمزة (2021) من خطر استخدام هذه الأدوات دون وجود رقابة تشريعية صارمة.[2]

ج) في مجال تقديم الاستشارات القانونية: تستفيد روبوتات المحادثة القانونية من تقديم استشارات قانونية أولية للمواطنين، لاسيما في الدول التي تواجه تحديات في الحصول على المساعدة القانونية. ومع ذلك، قد تثير هذه الحلول قضايا تتعلق بدقة المعلومات أو احتمال وجود تحيز في الخوارزميات.

[1] عبد الرحمن حمزة، "الذكاء الاصطناعي والمساءلة القانونية: قراءة نقدية في الواقع القانوني العربي"، *مجلة دراسات قانونية*، جامعة ورقلة، المجلد 15، العدد 2، 2021، ص 225–226.

2عبد الرحمن حمزة، مرجع سابق ص 238

د) في مجال إدارة الوثائق والعقود:

تُوظف الخوارزميات المتقدمة في تحليل بنود العقود واكتشاف الثغرات القانونية بشكل تلقائي، مما يسهم في تقليص الوقت والتكاليف المرتبطة بالجهود اليدوية للمحامين. ومع ذلك، يجب أن تظل هذه التطبيقات كأدوات مساعدة، وليس كبدائل للعنصر البشري.

5- التحديات المفاهيمية والقانونية المرتبطة بالتعريف

يثير الذكاء الاصطناعي قضايا مفاهيمية معقدة، أبرزها التحدي في التفريق بين "المساعد الذكي" و"الفاعل المستقل"، مما ينعكس بشكل مباشر على قواعد المسؤولية القانونية. كما تبرز الحاجة إلى وجود تعريف قانوني موحد للذكاء الاصطناعي يمكن الاعتماد عليه في الصياغات التشريعية، وهو ما يزال غائبًا في معظم التشريعات العربي..[1]

أظهرت الأبحاث القانونية الدولية أن مبدأ الاحترازية في القانون الدولي قد يفرض على الدول واجب تقنين الذكاء الاصطناعي لحماية الحقوق الأساسية، وأهمها الحق في الحياة. ويشيرDruzin وزملاؤه إلى أن ترك الأنظمة الذكية دون تنظيم قد يشكل تهديدًا وجوديًا للبشرية، مما يحول القضية من مسألة داخلية إلى التزام دولي جماعي[2].

- **ثانيًا: الأسس التشريعية**
- **التشريعات والمبادرات الدولية والإقليمية**

يشهد العالم تحولًا متسارعًا نحو تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي، لا سيما مع تزايد استخدامها في مجالات حساسة مثل العدالة والأمن والصحة والتعليم. قام مجموعة من الباحثين العرب بمناقشة القضايا التي تثيرها هذه التقنية من منظور المبادئ القانونية والتشريعية، من خلال إجراء تحليل نقدي للتشريعات العالمية والإقليمية، موضحين كيفية تأثيرها على السياق العربي.

تعتبر المبادرات الأوروبية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) وقانون الذكاء الاصطناعي من أبرز الخطوات التنظيمية في هذا المجال.

تُعتبر المبادرات التنظيمية في هذا المجال بارزة، ومن أبرزها قانون الذكاء الاصطناعي المقترح من قبل الاتحاد الأوروبي، الذي يُعد الأول من نوعه الذي يعتمد على تقييم المخاطر. يقوم هذا القانون بتصنيف الأنظمة الذكية إلى فئات وفقًا لمستوى خطورتها (من غير مقبول إلى منخفض)، ويحدد التزامات متنوعة تتعلق بالشفافية، وجودة البيانات، والمراقبة البشرية. ورغم أن هذا التصنيف يهدف إلى تنظيم العلاقة بين الابتكار والمساءلة القانونية، إلا أن تطبيقه يواجه تحديات عملية في الدول النامية التي تفتقر إلى نظم مراقبة متخصصة. أما اللائحة العامة لحماية البيانات، فهي واحدة من أكثر القوانين تأثيرًا في تنظيم استخدام البيانات الكبيرة التي تُعتبر أساس تشغيل خوارزميات الذكاء الاصطناعي. من خلال المادة 22، تمنح اللائحة الأفراد الحق في عدم التعرض لقرارات تستند فقط إلى المعالجة الآلية، وهي مادة ذات أهمية كبيرة في حماية الخصوصية القانونية في ظل الاعتماد على أنظمة التنميط الآلي.

1سامي عبد اللطيف، "حماية البيانات الشخصية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في ضوء التشريعات العربية"، *مجلة جامعة نايف للعلوم الأمنية*، المجلد 42، العدد 3، 2023، ص 98.

[2]Druzin, Boute& Ramsden,173، 2025

يبرز هذا القانون كأكثر النماذج التنظيمية شمولًا، حيث يفرض التزامات قانونية مشددة على التطبيقات عالية المخاطر، بما في ذلك الأنظمة المستخدمة في القضاء والشرطة. كما يتضمن إنشاء مجلس أوروبي للإشراف على الذكاء الاصطناعي، وهو ما يُعزز المقارنة مع الوضع العربي الذي يفتقر لهيئات مستقلة مشابهة[1].

2 .توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

في عام 2021، أصدرت اليونسكو توصية دولية تتعلق بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والتي تضمنت مبادئ أساسية مثل: احترام الكرامة الإنسانية، العدالة وعدم التمييز، الشفافية، وقابلية التفسير، والمراقبة البشرية. على الرغم من أن هذه التوصية تمثل خطوة نحو تشكيل قيم رقمية عالمية، إلا أنها تواجه تحديات في تطبيقها على مستوى التشريعات المحلية، خصوصًا في الدول التي تفتقر إلى هيئات

رقابة رقمية فعالة. تعتبر هذه التوصية مرجعًا يمكن للدول العربية الاعتماد عليه في وضع أطر تشريعاتها الوطنية، خاصة أنها تقدم مبادئ مرنة تناسب الاختلافات القانونية والثقافية.[2].

3 .مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)

رغم أن عددًا قليلاً من الدول العربية يشارك في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أن المبادئ التي وضعتها هذه المنظمة في عام 2019 بشأن الذكاء الاصطناعي تُعتبر مرجعًا عالميًا موثوقًا. تتضمن هذه المبادئ: التنمية الشاملة، احترام حقوق الإنسان، الشفافية، وأمان المعلومات. ومع ذلك، تعكس هذه المبادئ جانبًا اقتصاديًا في التعامل مع الذكاء الاصطناعي، حيث تهدف إلى إنشاء بيئة تنظيمية تعزز الابتكار دون المساس بالحقوق الأساسية. كما يتضح تأثير هذه المبادئ بشكل جلي في التشريعات الأوروبية التي استلهمت الكثير من محتوياتها منها.[3].

4تظل التشريعات في الدول العربية في مرحلة التأسيس، حيث تُبذل جهود لتطويرها.

تظل العديد من الدول العربية في المراحل الابتدائية من تطوير تشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي. حيث قامت كل من الإمارات والسعودية ومصر بإطلاق استراتيجيات وطنية في هذا المجال، إلا أن القوانين الملزمة لا تزال في نطاق ضيق.

تُعتبر الفجوة بين الأهداف الاستراتيجية والتشريعات السارية من أبرز سمات الوضع القانوني في العالم العربي، إذ تفتقر معظم القوانين العربية إلى تعريف دقيق للذكاء الاصطناعي، كما تفتقر إلى معايير محددة للمساءلة أو الرقابة.

رغم أن بعض المبادئ المعتمدة في التشريعات الأوروبية، مثل حق التفسير والحظر على التنميط الآلي، لم تُدرج بشكل صريح في أي من القوانين العربية، إلا أنها تظل ضرورية لحماية الأفراد، خصوصًا في مجالات حساسة مثل القضاء والتعليم والتوظيف. وقد أشار العلوي في عام 2021 إلى وجود نقص في التشريعات

1EU AI Act, 2024

[2] احمد أبو العينين، "قراءة في التشريعات العربية المنظمة للذكاء الاصطناعي: الإمارات نموذجًا"، *مجلة الشريعة والقانون*، جامعة الشارقة، المجلد 36، العدد 2، 2019، ص 91.

[3] هالة القطامي، مرجع سابق، ص 150.

الجنائية العربية فيما يتعلق بمسؤولية الأضرار الناتجة عن الأنظمة الذكية، موضحًا أن هذه الأنظمة لا تتوافق دائمًا مع المفاهيم التقليدية لـ "الأداة" أو "الفاعل".[1]

5 .مناشدات عربية لتبني إطار تشريعي مرن يستند إلى تقييم المخاطر

تؤكد مجموعة من الدراسات العربية، مثل تلك التي أجراها الشاذلي، وحمزة، وعبد اللطيف، على ضرورة تبني التشريعات العربية لإطار مرن مستوحى من نموذج الاتحاد الأوروبي، يركز على تقييم المخاطر، ويحقق توازنًا بين تعزيز الابتكار وحماية الحقوق. كما تدعو هذه الدراسات إلى ما يلي:

•صياغة تعريف قانوني شامل للذكاء الاصطناعي يميز بين الأنظمة التي تمتلك القدرة على التعلم الذاتي وتلك التقليدية.

•إلزام المطورين والجهات المشغلة للأنظمة الذكية بالامتثال لمتطلبات الشفافية والمسؤولية.

• تأسيس هيئات إشرافية مستقلة لمراقبة تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لا سيما في القطاعات التي تؤثر بشكل مباشر على الأفراد.

في سبتمبر 2024، أقر مجلس أوروبا أول **اتفاقية دولية ملزمة** تتعلق بالذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان وسيادة القانون. تُعتبر هذه الاتفاقية نقطة تحول هامة، حيث تفرض على الدول الموقعة ضرورة مواءمة تشريعاتها الوطنية مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياق استخدام الذكاء الاصطناعي، مما يوفر مرجعًا دوليًا جديدًا يمكن أن تستفيد منه التشريعات العربية.[2]

قدم الباحثون تصنيفًا مقارنًا لأنماط التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، حيث يميز بين النماذج الأفقية كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي والنماذج القطاعية كما هو موجود في الولايات المتحدة. هذا التحليل يُعتبر مفيدًا لوضع الدول العربية ضمن خريطة المقارنة، حيث يتضح أنها لا تزال في مرحلة "التوجيه الاستراتيجي" أكثر من وجود تشريعات ملزمة.[3]

المطلب الثاني ـ نماذج التشريع المقارن:

تتباين الأساليب التي تعتمدها الدول في التعامل مع الذكاء الاصطناعي بشكل ملحوظ، مما يعكس تنوع الأولويات الثقافية والاقتصادية والقانونية. ستتناول هذه المقارنة ثلاثة نماذج رئيسية: الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، وبعض الدول العربية.

معايير المقارنة:

1 .النهج التنظيمي العام

•الاتحاد الأوروبي:

[1] زينب العلوي، "الذكاء الاصطناعي وحدود المسؤولية الجنائية في القانون المغربي"، *مجلة القانون والمجتمع*، جامعة محمد الخامس، المجلد 9، العدد 1، 2021، ص 93.

2(Council of Europe, 2024 – Framework Convention on AI and Human Rights)

[3](Alanoca et al., 2025

يعتمد على استراتيجية متكاملة تستند إلى تحليل المخاطر، حيث يتم تصنيف التطبيقات بناءً على درجة المخاطرة.

•الولايات المتحدة الأمريكية

تعتمد على هيكل تنظيمي مرن يمتد عبر مختلف القطاعات، دون وجود تشريع شامل، مما يمنح الولايات والجهات التنظيمية حرية أكبر في اتخاذ القرارات.

•الدول العربية:

تتبع استراتيجية توجيهية تركز على التوجيه بدلاً من كونها قانونية ملزمة، حيث تعاني معظم الدول من نقص في التشريعات الواضحة التي تنظم الذكاء الاصطناعي[1].

2تواجد تشريعات إلزامية تتعلق بالذكاء الاصطناعي

•الاتحاد الأوروبي:

يتضمن مشروع قانون مخصص للذكاء الاصطناعي الذي يرتبط بلائحة حماية البيانات، مما يساهم في إنشاء نظام تشريعي شامل.

•الولايات المتحدة الأمريكية

لا يوجد تشريع موحد، بل تتواجد مجموعة من القوانين المتخصصة لكل قطاع، كما يتضح في قانون حماية الخصوصية في ولاية كاليفورنيا.

•البلدان العربية:

لا توجد تشريعات محددة، بل هناك قوانين عامة تتعلق بالبيانات والتكنولوجيا، دون وجود معالجة واضحة لقضية الذكاء الاصطناعي.

3 .حماية البيانات الشخصية

•الاتحاد الأوروبي:

يتمتع بمستوى متقدم من الحماية بفضل التشريع المتعلق بحماية البيانات، حيث يُمنح الأفراد الحق في الاعتراض والوصول إلى المعلومات وتعديلها وحذفها.

•الولايات المتحدة الأمريكية:

تتباين مستويات الحماية من ولاية إلى أخرى، ولا يوجد قانون اتحادي يمكن مقارنته بالقانون الأوروبي.

•الدول العربية:

بعض الدول مثل السعودية والإمارات أصدرت قوانين لحماية البيانات، لكنها غالبًا ما تفتقر إلى نصوص تنظم المعالجة الآلية.

[1] محمد أبو العينين، مرجع سابق ، ص 88.

4 .الشفافية والتفسير

•الاتحاد الأوروبي:

يتطلب توضيح كيفية اتخاذ القرارات الآلية، خصوصًا في التطبيقات ذات المخاطر العالية.

•الولايات المتحدة الأمريكية:

لا توجد إلزامية للتفسير، بل يُترك الأمر لممارسات السوق والتنظيم الذاتي.

•الدول العربية:

لا توجد أي اشتراطات قانونية واضحة بشأن الشفافية في نظم الذكاء الاصطناعي.

5 .الجهات المنظمّة والمراقبة

•الاتحاد الأوروبي:

تم اقتراح إنشاء مجلس أوروبي للإشراف على الذكاء الاصطناعي، بالتعاون بين الهيئات الوطنية.

•الولايات المتحدة الأمريكية:

التنظيم موزع بين هيئات مختلفة دون وجود جهة مركزية.

•الدول العربية:

تتولى الوزارات أو الهيئات الوطنية للبيانات المسؤولية في معظم الحالات، دون وجود هيئات مستقلة[1].

المبحث الثاني: التحديات القانونية ووسائل المعالجة

مع تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، برزت تحديات قانونية تتطلب تحديث الأنظمة والقوانين والرقابة. يتناول هذا البحث أبرز القضايا القانونية المرتبطة بهذه التكنولوجيا، بالإضافة إلى الأساليب القانونية المقترحة للتصدي لها. كما يستعرض البحث نماذج تشريعية مقارنة لاستنباط الدروس المستفادة في السياق العربي..

المطلب الأول: التحديات الجوهرية.

التطور السريع في أنظمة الذكاء الاصطناعي يطرح تحديات قانونية جديدة ومعقدة، مما يستدعي إعادة النظر في المفاهيم القانونية التقليدية. لم تعد هذه الأنظمة مجرد أدوات تقنية، بل أصبحت تلعب دورًا في اتخاذ القرارات، مما يستوجب معالجة قضايا تتعلق بالمسؤولية، حماية البيانات، الملكية الفكرية، والتحيز في الخوارزميات، بالإضافة إلى مسائل أخرى تؤثر بشكل كبير على حقوق الأفراد. فيما يلي أبرز هذه القضايا:

1. **قضية المسؤولية القانونية عن قرارات وأفعال الذكاء الاصطناعي** تعتبر قضية تحديد المسؤولية القانونية عن الأضرار الناجمة عن قرارات هذه الأنظمة من أبرز القضايا القانونية المعاصرة، وذلك نظرًا لاعتمادها على تقنيات التعلم الذاتي وقدرتها على اتخاذ قرارات بشكل مستقل دون تدخل بشري مباشر في بعض

[1] سامي عبد اللطيف، "مرجع سابق. ص 113.

الأحيان. إن خصائص هذه الأنظمة، مثل "الصندوق الأسود" وصعوبة التنبؤ بنتائجها، تعيق تطبيق قواعد المسؤولية التقليدية.

يشير الباحثون إلى أن عدم وجود تنظيم واضح لمسؤولية قد يمثل انتهاكًا لمبدأ *الاحترازية* في القانون الدولي، مما يتيح الفرصة للاعتقاد بوجود التزام جماعي على الدول لوضع قواعد موحدة تضمن حماية الحقوق الأساسية من المخاطر المحتملة التي قد تنجم عن الأنظمة الذكية.[1]

أولاً: المسؤولية المدنية

في نفس السياق، تم تقديم نماذج بديلة مثل "المسؤولية الموضوعية" أو المسؤولية المفترضة، خصوصًا عند التعامل مع أنظمة خطرة مثل السيارات ذاتية القيادة أو التطبيقات الطبية. كما تثير هذه الأنظمة تساؤلات حول إمكانية تطبيق نظرية المسؤولية التقصيرية المعتمدة على الخطأ والعلاقة السببية في حال اتخذ النظام قرارًا يؤدي إلى ضرر دون تدخل بشري[2]..

ثانيًا: المسؤولية الجنائية

تُعد مسؤولية الأنظمة الذكية من المسائل المعقدة، إذ إن مفهوم القصد الجنائي لا ينطبق على الذكاء الاصطناعي. يتطلب القانون الجنائي وجود نية بشرية وعقل قادر على إدراك الجريمة، وهو ما يفتقر إليه الذكاء الاصطناعي. تشير بن يوسف إلى أهمية تحميل المسؤولية للجهات التي تدير هذه الأنظمة وفقًا لمستوى سيطرتها وإدراكها للمخاطر[3]..

2 .قضية التوافق بين التشريعات ومبادئ حماية البيانات والخصوصية

تُعتبر حماية البيانات والخصوصية من أبرز التحديات القانونية في عصر الذكاء الاصطناعي، الذي يعتمد بشكل كبير على تحليل كميات ضخمة من البيانات الشخصية. وقد شرعت بعض الدول العربية في وضع قوانين لحماية البيانات، إلا أن هذه القوانين لا تزال غير كافية لمواجهة التحديات الناتجة عن التطورات التكنولوجية[4].

•جمع البيانات ومعالجتها: تثير القضايا المرتبطة بجمع البيانات دون الحصول على موافقة صريحة من الأفراد، أو استخدامها لأغراض متنوعة بعد ذلك، إشكالية قانونية حقيقية.

•جودة البيانات والتحيز: الاعتماد على بيانات غير متوازنة في تدريب الأنظمة قد ينتج عنه نتائج غير عادلة، مثل رفض منح قروض أو إصدار توصيات قانونية ضد فئات معينة..

•الشفافية وحق التفسير: يواجه الأفراد تحديات في استيعاب آلية اتخاذ النظام للقرارات، مما يعرقل حقهم في الاعتراض عليها. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد أي التزام قانوني في الدول العربية يفرض ضرورة تفسير قرارات الأنظمة الذكية.

[1] Druzin, Boute& Ramsden,173، 2025

[2] فوزية الشاذلي، "المسؤولية القانونية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد 46، العدد 2، 2022 ص 121.

[3] سعاد بن يوسف، مرجع سابق ، ص 86

[4] سامي عبد اللطيف ، مرجع سابق ،2 ص 10

•الأمن السيبراني: تُعد حماية البيانات من الاختراقات مسألة حيوية، إلا أن العديد من الدول العربية تعاني من نقص في البنية التحتية الضرورية لحماية هذه البيانات من السرقات.

وضع القانون الأوروبي معايير صارمة لتنظيم التعامل مع البيانات، خصوصاً في التطبيقات ذات المخاطر العالية، حيث يُشترط توفير الشفافية، والمراقبة البشرية، وحق الأفراد في الاعتراض على القرارات التي تتخذها الأنظمة الآلية. وهذا يُظهر الفجوة الواضحة بين البيئة الأوروبية المتقدمة والواقع العربي الذي يفتقر إلى نصوص قانونية مشابهة.[1]

3 .قضية حقوق الملكية الفكرية للأعمال الناتجة عن الذكاء الاصطناعي

تثير الابتكارات الناتجة[2] عن أنظمة الذكاء الاصطناعي تساؤلات مهمة بشأن حقوق الملكية الفكرية. هل يمكن اعتبار نظام ذكائي مؤلفًا؟ وهل تشمل هذه الأعمال الحماية القانونية المخصصة للبشر فقط؟[2]

•حقوق المؤلف: تشير الدراسات إلى أن تشريعات حقوق المؤلف في الدول العربية، كما هو الحال في معظم الأنظمة القانونية، تستلزم وجود عنصر بشري في عملية الإبداع، وبالتالي فإن الأعمال التي تُنتج بالكامل بواسطة الذكاء الاصطناعي لا تحظى بالحماية القانونية.

•الاستعانة ببيانات محمية في عملية التدريب: يعتبر استخدام المواد المحمية لتدريب النماذج دون الحصول على إذن انتهاكًا لحقوق المؤلف.

•براءات الاختراع: تتطلب غالبية التشريعات المتعلقة بالبراءات أن يكون المخترع شخصًا بشريًا، مما يعني أن الاختراعات التي يُزعم أن الذكاء الاصطناعي قد توصل إليها لا تُعترف بها رسميًا.[3]

يلاحظ الباحثون أن الأنظمة القانونية تتباين في كيفية حماية المخرجات الرقمية. ففي حين يفرض الاتحاد الأوروبي قيودًا صارمة تتطلب وجود عنصر بشري، نجد أن بعض النماذج القطاعية، مثل بعض الولايات الأمريكية، تتبنى نهجًا أكثر مرونة. وهذا يبرز الحاجة الملحة للدول العربية لتطوير إطار قانوني خاص يحقق التوازن بين حماية الابتكار وتنظيم الملكية الفكرية.[4]

4 .قضية التحيز والتمييز في نظم الذكاء الاصطناعي

قد تؤدي أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز التحيزات الموجودة حاليًا إذا استندت إلى بيانات غير متوازنة. يمكن أن تتخذ الخوارزميات قرارات غير عادلة تستند إلى عوامل مثل العرق أو الجنس أو الخلفية الاجتماعية.

•في مجال العدالة الجنائية، يمكن أن تُستعمل أدوات تحليل المخاطر لإصدار توصيات غير عادلة.

•في بيئة العمل، قد يتم استبعاد فئات اجتماعية معينة دون وجود أسباب موضوعية تدعم هذا الاستبعاد.

يتعين على التشريعات العربية تضمين نصوص قانونية محددة تحظر التمييز الناتج عن الخوارزميات وتؤكد على ضرورة وجود آليات لمراجعتها.

1 EU AI Act (2024

[2] محمود الشناوي ، مرجع سابق ، ص 242

[3] فوزية الشاذلي ، مرجع سابق ، ص 134

[4] Alanoca et al., 2025

أقرت الاتفاقية الأوروبية بضرورة ضمان عدم وجود تمييز في كافة تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث يتعين على الدول الموقعة اعتماد آليات للمراجعة والمساءلة للخوارزميات، مما قد يشكل مرجعًا هامًا للتشريعات العربية في مواجهة التمييز الرقمي.[1]

5 .قضية تطبيق القانون والرقابة عبر الحدود

تُعقّد الطبيعة الرقمية العابرة للحدود من إمكانية تطبيق القوانين الوطنية على أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تُطوَّر أو تُشغَّل من خارج الدولة. ويشير أبو العينين إلى أن التحديات المتعلقة بتحديد الولاية القضائية ومصدر الضرر تعيق فرص المطالبة بالتعويض أو المساءلة القانونية.[2]

إن عدم وجود مواثيق دولية ملزمة في هذا المجال يخلق ثغرات قانونية تستغلها بعض الشركات للتهرب من المسؤولية أو الأنظمة المحلية.

تحليل دراسات حالة عربية أو مقارنة:

1- دراسة حالة: استخدام الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة الجنائية نظام (COMPAS)

تعتبر تجربة استخدام "COMPAS" في الولايات المتحدة نموذجًا واضحًا للمخاطر المرتبطة بالتحيز في الخوارزميات. يُستخدم هذا النظام لتقدير احتمالات العودة إلى الجريمة، لكنه واجه انتقادات واسعة بسبب تحيزه ضد الأقليات. تشير هذه التجارب إلى أهمية اتخاذ الحيطة والحذر عند الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل القضاء، حيث يمكن أن يهدد مبدأ العدالة، ما لم تكن هناك رقابة دقيقة وتقييم موضوعي للبرامج المستخدمة.

2- دراسة حالة: حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بإبداعات الذكاء الاصطناعي قضية(DABUS)

لا تزال العديد من المنظمات الدولية ترفض منح براءات اختراع للاختراعات التي تم تقديمها بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي مثل DABUS، بحجة أن المخترع يجب أن يكون إنسانًا. تعكس هذه القضية التحديات القانونية المرتبطة بالتوافق بين الابتكار التكنولوجي والمعايير القانونية التقليدية. لم تقدم التشريعات العربية موقفًا واضحًا بشأن هذه المسائل، وهناك دعوة لإنشاء نظام قانوني يتماشى مع التغيرات التقنية الحديثة من خلال وضع معايير لحماية المخرجات التي يساهم فيها الذكاء الاصطناعي والإنسان معًا.[3]

المطلب الثاني: آليات المعالجة القانونية

أولًا: تقديم سبل المعالجة.

كشفت الدراسة التحليلية المقارنة للأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي عن مجموعة من النتائج الهامة التي تسلط الضوء على الاختلافات في الأساليب التشريعية، فضلاً عن التحديات المشتركة التي تثيرها طبيعة هذه التقنية الحديثة.

•اختلاف الأساليب التنظيمية:

[1]1(Council of Europe, 2024 – Framework Convention on AI and Human Rights

[2]محمد أبو العينين، مرجع سابق، ص 92

[3] سعاد بن يوسف ، مرجع سابق ، ص94

تظهر المقارنة بين النماذج التنظيمية وجود تباين ملحوظ بين النهج الأوروبي، الذي يتبنى تشريعًا عامًا وشاملاً يعتمد على تصنيف المخاطر مع تركيز واضح على حماية الحقوق الأساسية، كما يتجلى في مبادرات مثل "القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي" وقانون حماية البيانات العامة .(GDPR) في المقابل، تتبنى الولايات المتحدة نموذجًا أكثر مرونة وتنظيمًا بشكل قطاعي، حيث تركز على الابتكار مع غياب قانون فيدرالي موحد، على الرغم من أن بعض الولايات مثل كاليفورنيا قد وضعت قوانين أكثر صرامة فيما يتعلق بالخصوصية. أما الدول العربية، فهي غالبًا ما تزال في مرحلة استكشافية، تسعى لوضع استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي دون وجود أطر تشريعية ملزمة وشاملة، بينما هناك تجارب رائدة مثلما فعلت الإمارات من خلال إنشاء وزارة للذكاء الاصطناعي.

•تحديات قانونية مشتركة:

على الرغم من تنوع السياقات التنظيمية، تواجه الأنظمة القانونية جميعها تحديات متشابهة، يأتي في مقدمتها:

•التحدي في تحديد المسؤولية القانونية عن الأضرار الناجمة عن قرارات الذكاء الاصطناعي، سواء في السياقات المدنية أو الجنائية، مما يزيد من تعقيد تطبيق نظرية الخطأ التقليدية في حالات التعلم الذاتي للبرمجيات[1].

•تراجع مستوى حماية البيانات والخصوصية نتيجة الاعتماد المتزايد على المعالجة الآلية، وهو ما تم استكشافه عند دراسة الحدود القانونية المتعلقة باستخدام البيانات الضخمة في السياقات الرقمية.

•عدم وضوح حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بإبداعات الذكاء الاصطناعي، خاصة فيما يتعلق بتحديد هوية المؤلف أو المخترع للأعمال التي تم إنتاجها بشكل آلي بالكامل.

•التحديات المرتبطة بتحيز الخوارزميات، إذ إن البيانات التي تحتوي على تحيزات قد تعيد إنتاج أنماط من التمييز بشكل غير واعٍ في قرارات الأنظمة الذكية[2].

•التحديات المرتبطة بتطبيق القانون على الصعيد الدولي، حيث تعمل الأنظمة الذكية في كثير من الأحيان ضمن بيئات رقمية عالمية تتجاوز الحدود التقليدية للسلطات، مما يعقد من مسألة المحاسبة والمسؤولية الدولية.

•الاتجاهات الناشئة:

شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً على الصعيد العالمي نحو اعتماد نهج يقوم على تقييم المخاطر في تنظيم الذكاء الاصطناعي، كما يتضح من مسودة القانون الأوروبي. يسهم هذا النهج في تحقيق توازن فعّال بين حماية الحقوق وتعزيز الابتكار. بالإضافة إلى ذلك، بدأ يتبلور وعي تشريعي متزايد بأهمية مفاهيم مثل الشفافية، وقابلية الفهم، والمساءلة، على الرغم من أن الأدوات القانونية اللازمة لضمان ذلك لا تزال في مرحلة التطوير في العديد من الدول، وخاصة في الوطن العربي.

•العبر المستخلصة من تحليل الحالات:

[1] أبو رحاب محمد جمال عزاز. "المسؤولية المدنية الدولية الناشئة عن قرارات الذكاء الاصطناعي: إشكالية الفعل الضار العابر للحدود "،*مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، المجلد 37، العدد 2، يوليو 2025، ص 331

[2] بن يوسف ، مرجع سابق، ص 90

أظهرت حالات مثل نظام COMPAS المستخدم في النظام القضائي الأمريكي أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات القانونية قد يؤدي إلى تمييز غير مبرر ضد بعض الفئات، مما يشكل تهديدًا لمبدأ العدالة. وفي سياق الملكية الفكرية، كشفت النزاعات المتعلقة بإبداعات الذكاء الاصطناعي، مثل محاولة تسجيل اختراع باسم نظام DABUS، عن قصور واضح في الأنظمة القانونية الحالية.[1]

يبرز التصنيف المقارن أن النماذج العالمية تتنوع بين التنظيم الشامل الأفقي كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، والتنظيم القطاعي كما في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى غياب التنظيم الإلزامي في العالم العربي. هذه الخريطة تسهم في فهم موقع التجربة العربية في مرحلة التطور.[2]

ثانيًا: مناقشة حلول المعالجة

تتوافق النتائج المستخلصة مع الأهداف التي سعى هذا البحث لتحقيقها، وأهمها دراسة الفجوة بين التقدم التقني السريع والتنظيم القانوني المحدود. يظهر التباين بين النماذج الأوروبية والأمريكية والعربية تأثير السياق القانوني والثقافي في صياغة السياسات التشريعية. يتميز النهج الأوروبي، المدعوم بحماية الحقوق الفردية، بالتركيز على حقوق الإنسان في تنظيم الذكاء الاصطناعي، بينما يتجه النموذج الأمريكي نحو تشجيع الابتكار وتقليل القيود، وهو ما يعتبره بعض الباحثين تهديدًا للشفافية والمساءلة.

في السياق العربي، تتباين جهود الدول في مجال التشريع وفقًا للقدرات القانونية والتكنولوجية المتاحة. فقد شرعت بعض الدول في اتخاذ خطوات نحو تطوير تشريعات، إلا أن هذه المعالجات لا تزال تفتقر إلى الشمولية. إن التأخر في وضع الأطر التنظيمية يستدعي الحاجة إلى اعتماد رؤية تشريعية موحدة تأخذ في الاعتبار الخصوصيات القانونية والثقافية للدول العربية، مع الاستفادة في الوقت ذاته من التجارب الدولية.[3]

أظهر التحليل أن التحديات القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لا تنبع فقط من قصور التشريعات، بل تعود أيضًا إلى طبيعة التقنية ذاتها، التي تتميز بالاستقلالية واللامركزية والقدرة على التعلم الذاتي، مما يستدعي معالجة مختلفة مقارنة بالأنظمة القانونية التقليدية. وهذا ما دفع باحثين مثل الشناوي إلى الدعوة لتعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات.

يتوافق هذا التحليل مع الأدبيات العربية المعاصرة التي أكدت على ضرورة إعادة تقييم مفاهيم مثل "الفاعل القانوني" و"الخطأ" و"النية الجنائية" و"الملكية"، لتتناسب مع الواقع الجديد الذي يخلقه الذكاء الاصطناعي.

تشدد الاتفاقية الأوروبية على أن المعالجة القانونية الفعّالة للذكاء الاصطناعي يجب أن تتجاوز الحدود الوطنية لتتجه نحو تعاون دولي، مما يعكس ضرورة انخراط الدول العربية في صياغة أطر إقليمية مشتركة مستندة إلى هذا المفهوم.[4]

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الإطار القانوني الذي ينظم استخدامات الذكاء الاصطناعي من خلال القوانين المقارنة، بهدف فهم كيفية استجابة الأنظمة القانونية المختلفة للتحديات المتزايدة التي تطرحها هذه التقنيات الحديثة. وقد اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والمقارن، حيث تم استعراض وتحليل التشريعات

[1] فوزية الشاذلي،مرجع سابق ،ص 122.

[2] (Alanoca, Gur-Arieh, Zick & Klyman, 2025, 12ص)

[3] ابو رحاب محمد جمال عزاز، مرجع سابق ، ص 335

[4] Council of Europe, 2024 – Framework Convention on AI and Human Rights

والمبادرات على المستويين الدولي والإقليمي، مع إجراء مقارنة بالواقع العربي الذي لا يزال في مرحلة بناء استراتيجيات دون تبني تشريعات ملزمة.

أظهرت الدراسة أن غياب إطار قانوني موحد ومتكامل يؤدي إلى تفاوت كبير بين الأنظمة التشريعية، مما يخلق حالة من الغموض وعدم اليقين القانوني، خاصة في مجالات المسؤولية القانونية، وحماية البيانات، والملكية الفكرية، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالتحيز والتمييز في الخوارزميات. كما أظهر البحث أن بعض النماذج، مثل قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي 2024 واتفاقية مجلس أوروبا 2024، تقدم مقاربات متطورة في مجالات الشفافية والمساءلة والرقابة البشرية، بينما تركز النماذج القطاعية (مثل الولايات المتحدة) على المرونة وتعزيز الابتكار. في السياق العربي، لا تزال الجهود محصورة في استراتيجيات عامة دون وجود أطر تشريعية ملزمة، مما يطرح تحديًا في التكيف مع المعايير الدولية.

التوصيات

بناءً على النتائج والتحليلات التي توصل إليها البحث، يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

1. إلى المشرعين في الدول العربية:

•تسريع تطوير أطر قانونية شاملة ومرنة: من الضروري أن تسعى الدول العربية إلى وضع أو تحديث تشريعاتها المتعلقة بتنظيم الذكاء الاصطناعي، مع الاستفادة من التجارب العالمية (مثل النهج القائم على المخاطر في قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي) وتكييفها وفقًا للخصوصيات المحلية والأولويات الوطنية. ينبغي أن تكون هذه التشريعات قابلة للتكيف مع أي تطورات تكنولوجية مستقبلية.

•تحديد معايير المسؤولية القانونية: ينبغي على المشرعين العرب تناول مسألة المسؤولية المدنية والجنائية المتعلقة بالأضرار الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع ضرورة تحديد الجهة المسؤولة في سيناريوهات متعددة (المطور، المنتج، المشغل، المستخدم).

•مراجعة وتحديث تشريعات حماية البيانات: من الضروري إعادة تقييم وتحديث القوانين المتعلقة بحماية البيانات الشخصية لضمان توافقها مع التحديات التي تثيرها تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك متطلبات الشفافية، وسهولة الفهم، ومكافحة التحيز، بالإضافة إلى جمع ومعالجة كميات كبيرة من البيانات.

•تعديل تشريعات الملكية الفكرية: دراسة سبل تعديل قوانين حقوق المؤلف وبراءات الاختراع لتتناسب مع الأعمال والابتكارات التي تنتجها أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتحديد الحقوق المتعلقة باستخدام المحتوى المحمي في تدريب هذه الأنظمة.

•تأسيس هيئات رقابية متخصصة: ينبغي التفكير في إنشاء كيانات وطنية مستقلة ومتخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، أو توسيع نطاق صلاحيات الكيانات القائمة (مثل هيئات حماية البيانات أو تنظيم الاتصالات) لتشمل الإشراف على تطوير واستخدام هذه التقنيات، وضمان الالتزام بالقوانين.

•تعزيز التواصل بين الجهات المعنية: يتعين أن يتم صياغة السياسات والتشريعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي من خلال حوار موسع يشمل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمجتمع المدني.

•تعزيز القدرات الوطنية: يعد من الضروري تخصيص الموارد اللازمة لتطوير القدرات الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي، سواء من الناحية التقنية أو القانونية أو الأخلاقية، وذلك عبر برامج تعليمية وتدريبية متخصصة.

2. بالنسبة للهيئات الإقليمية والدولية:

•تعزيز التعاون الدولي: من الضروري تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي، بهدف تطوير أساليب أكثر توافقًا وفعالية.

•السعي نحو وضع معايير دولية متفق عليها: ينبغي العمل على تطوير مبادئ ومعايير دولية موحدة أو قابلة للتكامل مع أنظمة الذكاء الاصطناعي الأخرى، مما يسهم في تسهيل التجارة والابتكار عبر الحدود مع ضمان حماية الحقوق الأساسية.

3للمجالات الأكاديمية والبحثية:

• توسيع نطاق الأبحاث والدراسات: يتعين القيام بمزيد من الأبحاث والدراسات المتعمقة التي تتناول الجوانب القانونية والأخلاقية والاجتماعية للذكاء الاصطناعي، مع إيلاء اهتمام خاص للسياق العربي والتحديات الفريدة المرتبطة به.

قائمة المراجع

1. أبو العينين، محمد (2019). قراءة في التشريعات العربية المنظمة للذكاء الاصطناعي: الإمارات نموذجًا. مجلة الشريعة والقانون، 36(2).
2. أبو رحاب، محمد جمال عزاز (2025). المسؤولية المدنية الدولية الناشئة عن قرارات الذكاء الاصطناعي: إشكالية الفعل الضار العابر للحدود. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 37(2)
3. بن يوسف، سعاد (2020). أخلاقيات الذكاء الاصطناعي بين الحاجة للتنظيم والتحديات المستقبلية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، 58(4)
4. حمزة، عبد الرحمن (2021). الذكاء الاصطناعي والمساءلة القانونية: قراءة نقدية في الواقع القانوني العربي. مجلة دراسات قانونية، 15(2)
5. الشاذلي، فوزية (2022). المسؤولية القانونية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. مجلة الحقوق، 46(2).
6. الشناوي، محمود (2021). الجوانب القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة. مجلة الدراسات القانونية، 43(1)
7. العلوي، زينب (2021). الذكاء الاصطناعي وحدود المسؤولية الجنائية في القانون المغربي. مجلة القانون والمجتمع، 9(1)
8. القطامي، هالة (2020). حماية الخصوصية في مواجهة تطبيقات الذكاء الاصطناعي. مجلة القانون والتكنولوجيا، 6(2)
9. عبد اللطيف، سامي (2023). حماية البيانات الشخصية في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في ضوء التشريعات العربية. مجلة جامعة نايف للعلوم الأمنية، 42(3)
10. Alanoca, S., Gur-Arieh, S., Zick, T., & Klyman, K. (2025). Comparing Apples to Oranges: A Taxonomy for Navigating the Global Landscape of AI Regulation. arXiv preprint arXiv:2505.13673.
11. Council of Europe. (2024). Framework Convention on Artificial Intelligence and Human Rights. Council of Europe Publishing.
12. European Parliament & Council of the European Union. (2024).
13. Regulation (EU) 2024/1689 of the European Parliament and of the Council of 13 June 2024 laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act). Official Journal of the European Union, L 168, 1–213